

تقرير حول الاستجابات السريعة على مشروع صندوق العون القانوني للفلسطينيين

بعد أن تم إرسال مشروع الصندوق يوم ٩-يونيو-٢٠٠٢، إلى عدد من الأخوان والأخوات لإبداء النصح والتوجيه، تلقينا عدد من الاستجابات نورد ملخصاً لما ورد فيها من نقاط رئيسية.

١- أكدت أغلب الاستجابات على أن "الفكرة تستحق الاهتمام والسرعة في التنفيذ" (الأستاذ جميل مطر ١٠- يونيو/ مصر)، وأنها "ممتازة والمشروع حيوي". "وبيروت يمكن أن تكون مقراً للصندوق" (الدكتور سليم الحص/ لبنان ١٠- يونيو). وأشار إبراهيم الدقاق (القدس/ ١٠- يونيو) إلى أن "الفكرة هامة ولكن تنفيذها معقد... ولكن مقدوراً عليه إذا أُخرجت بشكل مناسب". كما أكد الأستاذ محسن العيني (مصر/ اليمن ١٠- يونيو) على أن "الفكرة جيدة والهدف نبيل" ولكنه حذر من أن الوقت يسبقنا وربما ندخل في دوامة إنشاء منظمة جديدة بدلاً من أن نستفيد من اتحاد المحامين العرب واتحاد الحقوقيين العرب ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وتكوين لجنة من هؤلاء وحث القادرين على التبرع لها. وأكد الدكتور عبد العزيز النويضي (المغرب ١٠- يونيو) "معاناته الشخصية الدائمة لما يعانيه الفلسطينيون ورحب" بفكرة إنشاء الجمعية العربية للقانون الدولي الإنساني، وكذلك بفكرة صندوق العون القانوني للفلسطينيين" ووعده بالقيام باتصالات مع محامين في الداخل وأشخاص وهيئات دولية ذات علاقة. وكذلك قال الدكتور بشير نافع (بريطانيا/ فلسطين ١٢- يونيو) "إن الفكرة عظيمة وفي وقتها" وأكد أن "التحرك المدروس افضل من التحرك المتسرع". كما أكد الدكتور وليد خوري (قبرص/ العراق ١٢- يونيو) على بذله أقصى الدعم والمساندة للفكرة واستعداده للتبرع لها حال قيامها وكذلك أقترح اسم الدكتور أنيس فوزي قاسم في الأردن. وقال الدكتور حسام عيسى (دبي/ مصر ١٧- يونيو) "المشروع رائع وأنا مستعد أن أشارك فيه بكل السبل" واقترح تسجيله في إحدى الدول الأوروبية. وقال الأستاذ عبد المحسن القطان (بريطانيا/ فلسطين ١٧- يونيو) "إن الفكرة جيدة ومفيدة غير أن لي ملاحظات عليها. وذكر أن هناك صعوبات في جمع التبرعات وان مهمة الدفاع القانوني تعتمد بالدرجة الأولى على تحرك نقابات المحامين وحقوق الإنسان خارج البلاد العربية". واقترح الاتصال بالدكتور أنيس القاسم في لندن باعتباره من القانونيين والمحامين الفلسطينيين المهتمين بالموضوع. وذكر الأستاذ إبراهيم العبد الله (لبنان ١٧- يونيو) "إن فكرة الصندوق" صائبة وجاءت في موقعها وتلبي حاجة قائمة وملحة "وختم بالقول" أضع نفسي في خدمة الفكرة". وجاءت استجابات الدكتور أنيس فوزي قاسم (الأردن/ فلسطين ١٨- يونيو). وكانت تأكيداً لما سبق تداوله بيننا من خلال الدكتور أنيس القاسم (بريطانيا/ فلسطين) في العام الماضي من تصور لإنشاء جمعية عربية للقانون الدولي الإنساني، معدلاً ليستوعب فكرة الصندوق الملحة. قال الدكتور أنيس فوزي قاسم أن الصندوق "فكرة ثمينة وجديرة بالمتابعة وقد سبق أن شكلنا صندوق الدفاع عن الأراضي

المحتلة (لم يأخذ شكلاً قانونياً) قبل الانتفاضة الأولى وحقق نجاحات لأبأس بها". وذكر "أن هناك عدة مؤسسات فلسطينية داخل الخط الأخضر وفي الأراضي المحتلة تتبنى قضايا الأسرى". كما ذكر أن الشكل القانوني الذي يمكن للصندوق أن يتخذه هو شكل Trust ويمكن تأسيسه في جنيف..... وهذا يحتاج الى تسمية مجلس أمناء مقدماً". وبالنسبة للتمويل قال انه إضافة الى ما ذكر في الاقتراح "يمكن الطلب أيضا من صندوق الأقصى" وأكد على ضرورة إنشاء وقفية وقال "ويبدأ إنشاء الوقفية من أية مبالغ يقدمها صندوق الأقصى" وختم بضرورة إدارة الصندوق من قبل "شخص قانوني متفرغ ويمنح راتباً مجزياً يعادل دخل المحامي الذي في مستواه". وأضاف "لكي يتطور الصندوق لابد ان يكون له جهاز متفرغ لأن التطوع لا يؤدي الى التطور والنمو". وأشار إلى أن "اختيار المكان مشكله عسيرة على المناخ العربي السائد".

٢- جدير بالذكر إن فكرة إنشاء جمعية عربية للقانون الدولي الإنساني، قد سبق تداولها منذ العام الماضي مع الدكتور أنيس القاسم في لندن وبدوره تداولها مع الدكتور أنيس فوزي قاسم في عمان. وقد أكد الدكتور أنيس القاسم موافقته على تطوير الفكرة لنبدأ بالصندوق وأبدى استعداداه للتعاون. وقد تمت استشارة الأستاذ صباح المختار (شبكة المحامين العرب في بريطانيا ٣٠ مايو) حول إمكانية تسجيل الصندوق ، فقال "بالإمكان تأسيس الصندوق في بريطانيا وفقاً لأحكام القانون الإنجليزي (مؤسسة لا تهدف للربح) في شكل Trust أو Company Limited By-Guarantee . وقال " يسرني أن أقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة إذا ما أردتم كما يشرفني المساهمة معكم في هذا المشروع المهم". وكذلك أتحت الفرصة لمناقشة صندوق العون القانوني للفلسطينيين في أواخر شهر مايو الماضي في البحرين مع كل من الدكتور على فخرو (البحرين) والأستاذ خالد السفيني (المغرب) وقد أديا تأييدهما للفكرة والعمل من اجل وضعها موضع التطبيق. كما أشار كل من الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان (مصر) إن المشروع "بالغ الأهمية وينال اهتمامنا في المنظمة العربية وسوف يتم بحثه بكل عناية وسوف أوافيكم بنتيجة دراستنا للمشروع في اقرب وقت ممكن". وأجاب كذلك الدكتور احمد الريسوني (حركة التوحيد والإصلاح في المغرب) بأنه يقدر المبادرة وسوف يجرى بعض الاستشارات في الموضوع قبل أن أوافيكم بما بدا لي وما تحصل عندي".

٣- جديرٌ بالتأكيد كذلك ان الاتصالات مع الفلسطينيين في الداخل قد تمت مع الدكتور اسعد عبد الرحمن (فلسطين ١٠- مايو) الذي وافانا بأسماء ١٤ منظمة وهيئة وشخصية معنية بالدفاع القانوني والإنساني عن الأسرى. وكذلك كتبت الأستاذة جهاد أبو زنيد (القدس/ ١٢- يونيو) مديرة دائرة الأسرى في بيت الشرق الى الأستاذ جميل مطر "ان مشروع الصندوق فكرة عظيمة وتعميمها يعني تعزيز صمود الفلسطينيين" وذكرت ان الدفاع عن الأسرى والمعتقلين يشمل ست فئات: أ- المعتقلين بشكل عام، ب- الأطفال المعتقلين، ج- الأحداث، د- المعتقلين الذين امضوا ثلثي المدة، هـ- موضوع زيارة المعتقلين من قبل عائلاتهم. و- الوضع القانوني للنساء المعتقلات. وذكرت "ان المحامين الذين يتطوعون أو يتقاضون هم محامين ليسوا كلهم متمرسين في العمل. معظمهم في طور التدريب" ويقوم المحامي الواحد بالترافع عن ٢٠ معتقل في اليوم....لأن توظيف محامين مختصين وذو خبرة يعني الاف الدولارات عن كل قضية وهذا مستحيل مع نقص الأماكنيات. وختمت بالقول "إنها جاهزة للمساعدة في أي مجال يذكر".

وقال هشام عبد الرازق (رئيس هيئة شئون الأسرى والمحررين) "نعتبر هذا الاقتراح مبادرة رائدة في الاتجاه الصحيح" وكل ما نرجوه ان تأخذ هذه المقترحات طريقها الى ارض الواقع، وألا تظل مقترحات يتم تداولها لفترة طويلة وتصبح غير ذات جدوى. "وافاد ان عدد المعتقلين يبلغ ٧٥٠٠، يكلف الدفاع عن الواحد منهم ١٠٠٠ دولار"، وبذلك يقدر المبلغ الإجمالي المطلوب للدفاع عنهم بمبلغ ٧,٥ مليون دولار يمكن توفيرها على دفعات. وذكر ان الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب وقدره فارس رئيس نادي الأسير و خليل الراعي رئيس جمعية الأسرى والمحررين من الأشخاص الذي يبذلون جهداً في الدفاع عن المعتقلين. وختم بقوله "سنستمر بالاتصال معكم من اجل إنجاح هذا المشروع".

وجاءت رسالة وزير العدل الفلسطيني المستشار إبراهيم الدغمه، تؤكد "ان هذه الفكرة من أهم الأفكار التي نحن بحاجة إليها". "وأمل الاستمرار في هذه الفكرة والنظر في إمكانية دعم إنشاء دائرة مختصة (تلاحق وتهتم بهذه الموضوعات في وزارة العدل ودعمها أما بالخبراء أو الدعم المالي".

وتفضل الدكتور مضر قسيس، بناءً على اتصال الدكتور عبد العزيز النويضي به وطلبه التعليق على المشروع، بتأييد فكرة المشروع وإبداء ملاحظات عليه. وقال "أن المشروع مطلوب بشكل ملح والفكرة تبدو جيدة جداً (بما في ذلك جانب البناء)". "اشعر بالإيجابية تجاهها ولكن أود ان أورد بعض التعقيبات". ١- الدفاع عن المعتقلين السياسيين إجراء معتاد في فلسطين ويتوفر له نسبياً تمويل جيد. ويعتبر أولوية مثل الإغاثة. وما هو مطلوب اكثر هو التأكيد على نوعية العون القانوني. ٢- هناك حاجة لشريك فلسطيني للصندوق لتحديد الأولويات. ٣- هناك حاجة منذ البداية للتركيز على توثيق الانتهاكات، هناك حاجة للتدريب، وحاجة للتعرف على الانتهاكات وإعدادها للقضاء. وختم بقوله إن مركز القانون في جامعة بير زيت وكذلك عدد من المنظمات الفلسطينية سوف يكونون مستعدين للتعاون في هذه المسائل التي أتطلع الى تداول الرأي حولها والعمل من اجلها. وكانت رسالة الدكتور عزمي بشاره هي خاتمة الرسائل حتى مساء ٦/١٩. قال الدكتور عزمي "الاقتراح ممتاز وأفضل ما فيه انه يجمع بين متطلبات الدفاع القانوني ومتطلبات القضايا الكبرى ذات الأبعاد الدولية القانونية "هناك فوضى عارمة...ويجب توخي الحذر وأنا جاهز للمساعدة والاستشارة ومعني طاقم كبير من المختصين، مؤسسة عدالة وجمعية أنصار المعتقل والسجين / في الداخل... من المفيد أن يضاف إلى مهام الصندوق الاهتمام بظروف السجن والاعتقال".

- هذا ما توفر لدي حتى اللحظة قبل أن أغانر غداً صباحاً إلى بيروت وأعود إلى الدوحة بعد أسبوع يمكن الاتصال بي على النقال أثناء فترة السفر فقط ٥٥٥٣٦٤١ ٠٩٧٤ .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،

علي خليفة الكواري

٢٠٠٢/٦/١٩

E.Mail: dr_alkuwari@hotmail.com Fax: (0974) 4875975